

## شرح الزركشي على مختصر الخرقى

@ 96 @ .

1991 ولعموم ما روى ابن أبي الزناد ، عن أبيه ، عن الفقهاء التابعين من أهل المدينة ، قال : كانوا يقولون : دين المملوك في ذمته . رواه البيهقي في سننه ، أو إن علم رب العين بكونه عبداً فلا شيء له ، لأنه المتلف لماله ، نص عليها في رواية حنبل ، معللاً بما تقدم ؟ على ثلاث روايات ، وإن تلفت بيد السيد فكذلك ، على مقتضى كلام المجد وقال أبو محمد ، وصاحب التلخيص ، وغيرهما : يرجع إن شاء على السيد ، وإن شاء على العبد ، ثم إن أبا محمد مال إلى رقبته ، ومال صاحب التلخيص وابن حمدان إلى ذمته . . . . .  
وحيث علق شيء من ذلك برقبة العبد ، فإن سيده يخير بين تسليمه أو فدائه ، فإن سلمه برره ، وإن لم تف قيمته بالحق ، أما إن سلم فبيع ، وفضلت من ثمنه فضلة عن أرش جنايته ، فهل تكون لسيدة وهو اختيار أبي محمد ، أو للمجني عليه وهو ظاهر كلام الإمام ، على ما قاله القاضي ؟ فيه قولان ، وإن فداه وكذا إن أعتقه فهل يلزمه أرش الجناية ، بالغة ما بلغت ، أو لا يلزمه إلا الأقل من قيمته ، أو أرش جنايته ، وهو المشهور ؟ على روايتين ، واللاّهُ أعلم . . . . .

قال : وبيع الكلب باطل ، وإن كان معلماً . . . . .

1992 ش : لما في الصحيحين عن أبي مسعود الأنصاري رضي اللاّهُ عنه ، أن رسول اللاّهُ نهى عن ثمن الكلب ، ومهر البغي وحلوان الكاهن . . . . .  
1993 وقال ( ثمن الكلب خبيث ) رواه مسلم . . . . .

1994 وأصرح منها ما في سنن البيهقي وقد جود إسناده عن أبي هريرة رضي اللاّهُ عنه ، قال : قال رسول اللاّهُ : ( لا يحل ثمن الكلب ، ولا حلوان الكاهن ، ولا مهر البغي ) . . . . .  
وقول الخرقى : وإن كان معلماً . لأن بعض العلماء أجاز بيع المعلم دون غيره ، وإليه ميل بعض المتأخرين من أصحابنا . . . . .

1995 لأن في رواية لأبي هريرة ( إلا كلب الصيد ) وكذلك في حديث لجابر ، لكنهما ضعيفان ، قال البيهقي : الثابت عن النبي خال من هذا الاستثناء والاقتناء ، ونحو ذلك قال الدارقطني وغيره ، واللاّهُ أعلم . . . . .

قال : ومن قتله وهو معلم فقد أساء . . . . .

ش : فسر أبو محمد رحمه اللاّهُ ( أساء ) بالتحريم ، وذلك لأنه حيوان يباح اقتناؤه ،